دراسات وأبحاث حبيسة الأدراج.. ودعوات للاستفادة

| فادي بك الشريف

أقامت الهيئة العليا للبحث العلمي بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وهيئة الاستثمار السورية أمس ورشة عمل حول « تسويق واستثمار مخرجات البحث العلمي» وذلك في قاعة المؤتمرات بجامعة دمشق.

وأكد وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني مضاعفة الجهود للاستفادة من منتجات البحث العلمي في ظل الظروف الراهنة، والتي تتطلب ربطاً حقيقياً بين مخرجات الإنتاج العلمي لمؤسساتنا البحثية والمشكلات التي يعاني منها المجتمع.

ولفت المارديني إلى تدني نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية والتي لا تتجاوز ٠,٣٪ من الناتج المحلي، والاعتماد على الحكومات في الإنفاق بنسبة ٩٧٪ حسب مؤشرات اليونسكو، في حين تتراوح نسبة الإنفاق في دول أميركا اللاتينية والكاريبي ٠,٦٪ من الناتج المحلي، ومن ٢٪ إلى ٢,٧٪ في كل من دول شرق آسيا، والسويد واليابان وفرنسا والدانمارك والولايات المتحدة، مع الإشارة إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها تتراوح من ٣٠٪ إلى ٥٠٪.

ودعا الوزير الجهات المختلفة إلى موافاة الجامعة بمتطلبات القطاعات في مجال البحث العلمي لافتاً إلى المئات من الدراسات والبحوث المتميزة المنجزة في الجامعات ومراكز البحوث السورية ومنها أطروحات الماجستير والدكتوراه التي يمكن استثمارها والاستفادة منها اقتصادياً واجتماعيا وتحتاج فقط لوضع الآليات وتحديد الإجراءات الإدارية والمالية المناسبة لإخراجها من الأدراج وتطبيق نتائجها والاستفادة منها، مشيراً إلى أن عدد طلاب الدراسات العليا في الجامعات السورية بلغ نحو ٢٥ ألف طالب.

وتحدث الدكتور غسان عاصي مدير الهيئة العلمية للبحث العلمي عن أهمية استثمار للبحث العلمي ليكون مولدا وليس مستهلكا للثروة وضرورة الاستثمار الأمثل لمخرجات البحث العلمي، لافتاً إلى مقترح الهيئة لتطوير آليات التسويق والاستثمار في البحث العلمي من خلال إنشاء مكاتب وتسويق واستثمار في المؤسسات البحثية والجامعات تقوم بإعلان سنوي لتقديم الطلبات في جميع الجهات.

وأشار السيد جمال قنبرية ممثل غرفة الصناعة إلى أن جهود البحث العلمي يجب أن تتركز على إنتاج مخرجات عملية يمكن استعمالها بنجاح، وشروط اقتصادية تراعي ظروف الاقتصاد السوري الراهنة وتكون قابلة للتحقيق وإضافة قيمة مضافة جديدة، مقترحاً أن يقوم مكتب تسويق منتجات البحث العلمي الذي ستخرج به الورشة بعقد لقاءات تخصصية مع القطاعات الصناعية والفرعية في غرف الصناعة للتعارف وتبادل الأفكار والتعرف إلى المشاكل ودراسة طرق حلها وتنظيم آلية فعالة للاتصال.

بعيداً عن الشخصنة والوساطة..

المحافظ يوجه بتوزيع المقاسم في المنطقة الصناعية لمستحقيها وإنهاء الأعمال خلال أسبوعين

| اللاذقية – نهى شيخ سليمان

بهدف متابعة تأهيل المنطقة الصناعية الحرفية في اللاذقية وتدارس آلية الارتقاء بالعمل والانتهاء من جميع العوائق وعلى رأسها مشكلة التيار الكهربائي التي يعاني منها جميع حرفيي المنطقة، بحث محافظ اللاذقية ابراهيم خضر السالم مع لجنة إدارة المنطقة الصناعية المؤلفة من: ممثلين عن المستثمرين الصناعيين والحرفيين، وممثلين عن جميع المؤسسات ذات العلاقة بالعمل في المنطقة الصناعية، خطة العمل لتتبع تنفيذ أعمال البنى التحتية، مؤكداً ضرورة إنهاء جميع الأعمال المتعلقة في المنطقة خلال أسبوعين من الآن، موضحاً أن العقبة الأساسية التي كانت قائمة بمشكلة الكهرباء تمت معالجتها بالتنسيق بين وزراء: الصناعة والإدارة المحلية والكهرباء وأيضاً المحافظة، حيث سيتم توفير خط ٦٦ للمنطقة الصناعية من الغزل والنسيج وقد وصل إلى مراحله الأخيرة، مبيناً أنه تم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لكل مقسم غير مرخص أصولاً، وتم الانتهاء من جميع الاشغالات بشكل عام بما فيها ترحيل الأغنام والزرائب من المنطقة، وخلال الأيام القادمة سيتم العمل بورشة متكاملة من جميع الحرفيين مع الأشخاص ذوي العلاقة بالعمل، وسيتم توزيع المقاسم الفارغة لمستحقيها من أصحاب المهن الفعلية والابتعاد عن الشخصنة والواسطة حتى ولو أتت من المحافظ أو من غيره، حتى لا يضيع الحق لأي مهني كان من باب إحقاق الحق وتطبيق القانون، وليتم توزيع المقاسم وفق الحرف في المنطقة، لافتاً للخدمات التي تم تأمينها من مركز صحي شارف على الانتهاء، ودائرة خدمات للنظافة وما شابه، مع وجود مخفر للشرطة، وسيتم ضمن المقر الجديد لإدارة المنطقة الصناعية تأمين مركز نافذة واحدة لإنجاز الأضابير الخاصة بكل صناعي دون الحاجة للتوجه إلى أي مكان آخر، كما تمت الموافقة على محطة وقود في المنطقة الصناعية، مضيفاً إنه سيتم استكمال جميع الإجراءات التي تخدم الصناعي في ورشته، منوها أنه على الجميع العمل بروح التشاركية كل فيما يخص مؤسسته للحفاظ على الأساس في المنطقة والتخفيف من المصاريف، والتركيز على السجلات للعمل بما هو الأفضل.

وبين السالم أن لذوي الشهداء أولوية العمل في المنطقة الصناعية فمن لديه حرفة يعمل بها، يحصل على مقسم وتقدم له المياه والكهرباء وعداد الكهرباء مجاناً، مؤكداً أن هذا العمل يقدم حصراً لذوي الشهداء المسجلين الذين يعملون بأنفسهم وليس غيرهم.

وطالب السالم اللجنة بإجراء تدقيق لجميع القاطنين في المنطقة الصناعية وبيان المنشآت التي يشغلها أشخاص ليسوا أصحاب مهن وإنما يشغلونها بغاية السكن وإخلائهم منها بقوة القانون ولو تطلب الأمر اللجوء للمحاكم وذلك بناء على الوثائق.

على حين ذكر ممثل عن المستثمرين الحرفيين بأن عدد المقاسم التي يتم العمل على توزيعها قريباً هي ٦٠ مقسماً فقط من أصل إجمالي أعداد المقاسم المطلوبة والتي تتجاوز ثلاثة آلاف مقسم للحرفيين في المحافظة، وأفاد بأنه تمت مطالبة مجلس المدينة بتأمين المقاسم وخاصة لحرفة الصناعات الخشبية.

في خطوة غير مسبوقة

العدل وهيئة الاستثمار تتجهان إلى إحداث مراكز تحكيمية دولية للنظر في دعاوى المستثمرين خارج القطر

منصور لـ«الوطن»: المراكز تنظر في الدعاوى التي يكون أطرافها من جنسيات مختلفة أو شركات أجنبية وسورية

| محمد منار حميجو

كشف مصدر في وزارة العدل عن اجتماع مرتقب خلال الشهر القادم بين الوزارة وهيئة الاستثمار حول إحداث مراكز تحكيمية دولية لتسهيل عمل المستثمرين السوريين القاطنين خارج القطر، مشيراً إلى أن هيئة الاستثمار طرحت الفكرة على وزارة العدل باعتبار أن ذلك يساهم بشكل كبير في استقطاب المستثمرين، إضافة إلى إيجاد جسر تواصل معهم.

ولفت المصدر لـ«الوطن» أن وزارة العدل سمحت بإحداث مراكز تحكيمية خلال الفترة الماضية وذلك بحسب القانون رقم ٤ الصادر في عام ٢٠٠٨، إلا أن ذلك غير كاف ولاسيما أن هناك عدداً كبيراً من المستثمرين غادروا القطر، إضافة إلى أن البعض منهم يعاني من الإجراءات القضائية الروتينية الطويلة، ما يدفعه إلى تخفيف مشاريعه الاستثمارية في سورية، ومن هذا المنطلق فإن وزارة العدل تعمل بالتنسيق مع هيئة الاستثمار على تطوير المراكز التحكيمية في سورية لتأخذ طابعاً دولياً.

وبين المصدر أن المراكز الدولية تنظر في الدعاوى ذات الطابع الدولي أي إن أطراف الدعوى من جنسيات مختلفة، ضارباً مثلاً أن يكون طرفا الدعوى مستثمراً سورياً وآخر فرنسياً، كما أنها تنظر في المشاريع المستثمرة سواء كانت داخل سورية أم خارجها ما دام المستثمر سورياً، موضحاً أنه يحق للمستثمر السوري المغترب أن يلجأ إلى المراكز التحكيمية السورية للنظر في القضية لو كان المشروع الذي استثمره خارج القطر.

> قزاز لـ«الوطن»: لابد أن يضم المركز الدولي قاضيا متخصصا وقد أحدثنا تشريعات متطورة خلال الأزمة

وأكد قاضي التشريع في إدارة التشريع بوزارة العدل وليد منصور أنه افتتح نحو ٥٠ مركزاً في سورية خلال السنوات الماضية، وأن هذه المراكز من الممكن أن تطور لتصبح مراكز دولية، مشيراً إلى أن هناك العديد من الدول العربية والأوروبية طبقت هذه الفكرة ونجحت بشكل كبير منها مصر وبريطانيا وفرنسا.

وبين منصور في تصريح خاص لـ«الوطن» أن إحداث المراكز الدولية سيساهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار في سورية ولاسيما أنه سيأخذ طابعاً دولياً، موضحاً أن هذه المراكز تنظر في الدعاوى التي يكون أطرافها من جنسيات مختلفة أو أطرافها شركات أجنبية وسورية، مؤكداً أن هناك عدداً كبيراً من المستثمرين خارج القطر وأن تطوير عمل الاستثمار في البلاد أصبح ضرورة ملحة لا بد منها.

وأشار منصور إلى أن هذه المراكز من الممكن أن تأخذ طابعاً تخصصياً في مجال الاستثمار باعتباره مجالاً واسعاً يضم العديد من التخصصات، وهذا يحتاج إلى فريق عمل للقيام بإحداث المركز الدولي.

ورأى منصور أن هناك نشاطاً واضحاً للمراكز المحدثة حالياً في سورية، لافتاً إلى أن وزارة العدل سمحت بإحداث المراكز التحكيمية منذ عام ٢٠٠٨ بإصدارها القانون رقم ٤ لتطوير قطاع الاستثمار في سورية، ومعتبراً أن إحداث المراكز الدولية ضرورة لا بد منها.

ودعا رئيس محاكم البداية بدمشق المستشار أحمد قزاز إلى ضرورة أن يضم المركز الدولي قاضياً مختصاً في هذا المجال لأن وجود القاضي يساهم في تسهيل عمل المركز معتبرا أن هذه الخطوة متطورة وأنه لابد من الإسراع في تطبيقها.

وقال قزاز في تصريح خاص لـ«الوطن» إن الاستثمار في سورية عانى خلال سنوات الأزمة وأنه على الرغم من الضربات التي تلقاها إلا أن المشرع السوري استطاع أن يخرج بتشريعات متطورة وحضارية ستساهم في السنوات القادمة في ترسيخ عمل الاستثمار، مشيراً إلى أن المستثمرين سيشعرون بارتياح كبير خلال السنوات القادمة ما سيدفعهم إلى العودة إلى سورية.

وبين قزاز أن المراكز التحكيمية تساهم بتسريع إجراءات الدعاوى والتي يكون أطرافها مستثمرين كما أن إحداث المراكز التحكيمية الدولية ستنصف المستثمر السوري المغترب خارج القطر.

وصرحت رئيسة هيئة الاستثمار هالة غزال لـ«الوطن» أنه من المتوقع أن تجتمع الهيئة مع الوزارة لوضع اللمسات الأولى لإحداث مراكز تحكيمية دولية مشيرة إلى أن وزارة العدل شكلت لجنة لتعديل القانون رقم ٤ الخاص بالتحكيم.

وأعربت غزال عن ثقتها بالقضاء السوري ودوره الكبير في تطوير الاستثمار مؤكدة أن الهيئة سيكون لها دور كبير في هذا المجال بالتواصل مع وزارة العدل.

٣,٦ ملايين غرسة حراجية جاهزة للتوزيع و٢١ مركزاً لإطفاء حرائق الغابات

| عمار الياسين

أوضح مدير الحراج في وزارة الزراعة المهندس وجيه خوري أن الوزارة اعتمدت الرؤية الوطنية للحراج متمثلة بتحقيق الاستدامة للثروة الحراجية في القطر والاستفادة المثلى من فوائدها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية لمصلحة الفرد والمجتمع.

وأكد خوري أن المديرية من خلال خططها تعمل باستمرار على إنتاج الغراس حيث بلغت الغراس الجاهزة للتوزيع في بداية الموسم الحالي ٣,٦ ملايين غرسة حراجية، وتم تحريج نحو ١٥٥٠٠ دونم خلال الربع الأول من هذا العام منها مواقع جديدة وأخرى تعرضت للحرائق والتعديات، مشيراً إلى أنه تم إعداد خطط لحماية الثروة الحراجية من التعديات والحرائق وإقرارها في اللجنة الفرعية بكل محافظة حيث يتم تجهيز المراكز المتخصصة بإخماد الحرائق الحراجية بالآليات والصهاريج وتدريب العناصر الفنية إضافة لتشكيل فرق إطفاء موسمية في مواقع حراجية من أجل سرعة الوصول إلى موقع الحريق، وذلك لأهمية عامل الوصول إلى مكان الحريق في سرعة الإخماد والإقلال من الأضرار والخسائر لهذه الثروة الوطنية، لافتا إلى أنه سبق لوزارة الزراعة أن أنشأت /٢١/ مركزاً متخصصاً لإخماد الحرائق في معظم المحافظات منها ٧ مراكز في اللاذقية و٥ في طرطوس و٣ في حماة، منها اثنان في الغاب وواحد في مصياف والباقي في بقية المحافظات، وتتم مشاركتها فوراً لإخماد الحرائق في المحافظة والمشاركة والمؤازرة للمحافظات عند الطلب لإخماد حرائق الغابات والأراضي الزراعية حيث بلغت أعداد الحرائق في ٢٠١٤ نحو ٤٠٠ حريق حراجي وأكثر من ٢٠٠٠ حريق زراعي.

وشدد خوري على دور التوعية في حماية الغابات من التعديات حيث تقوم دوائر الحراج وشعب الإرشاد الحراجي الموجودة في المحافظات بتنفيذ النشاطات الهادفة إلى زيادة توعية المواطنين من المجتمع المحلي وطلاب المدارس لأخطار الحرائق على الثروة الحراجية وأهمية مكافحتها في حال حدوثها وبلغ عدد اللقاءات الطلابية في ٢٠١٥ ما يقارب ٥٥ لقاء و٥٥ ندوة إرشادية للفلاحين في الوحدات الإرشادية، ونوه خوري بأن خطة مشروع تربية وتنمية الغابات لهذا العام بلغت ٦٣٣٥ هكتاراً نفذ منها ٩٩٢ هكتاراً حتى الآن حيث يهدف هذا المشروع إلى تحسين مواصفات الغابة الإنتاجية والنوعية وتشجيع التجدد الطبيعي والتخفيف من عوامل نشوب الحرائق.

المحافظ يريد تغيير الصورة المأخوذة عن المحافظة

تربية القنيطرة على أتم الاستعداد لامتحانات الثانوية

| القنيطرة – الوطن

في اليوم الذي تستعد فيه تربية القنيطرة لامتحانات شهادة الثانوية العامة، وبعد أن استلم الطلاب بطاقاتهم الامتحانية تم حرمان عدد منهم من التقدم لتلك الامتحانات وذلك بعد دفعهم الرسوم المترتبة عليهم البالغة نحو (٣٥٠٠) ليرة سورية، ولدى مراجعتهم التربية جاء الجواب بأن الطلاب الذين منعوا من التقدم للامتحانات (مزورون) وحسب التعبير الذي أوردناه بالحرف والذي فهمناه أن هناك طلاباً قاموا بعملية الغش في الدورة السابقة ومن حسن حظهم أن التربية لم تقم عليهم دعوى بالمحاكم، وهنا نتساءل أليس من الأجدى أن تعرض مديرية التربية قوائم بأسماء الطلاب الذين لا يسمح لهم بالتقدم لامتحانات الدورة الحالية، من دون أن تكبدهم مبالغ مالية هم وعائلاتهم الأحق بها؟

و أمس عقد اجتماع في محافظة القنيطرة لبحث التحضيرات التي قامت بها التربية لإنجاح العملية الامتحانية لطلاب الشهادة الثانوية العامة حيث شدد أحمد شيخ عبد القادر محافظ القنيطرة على عدم السماح والتساهل مع من يسيء للعملية الامتحانية ومهما كانت صفته، مؤكداً ضرورة عدم تكرار أخطاء امتحانات العام الماضي عندما اضطرت الوزارة لنقل الامتحانات من أرض المحافظة إلى تجمعات النازحين بدمشق وريفها.

و طالب المحافظ المعنيين والمشرفين على العملية الامتحانية بتأمين الأجواء المناسبة والراحة النفسية ليقدم الطلاب امتحاناتهم بكل يسر وسهولة، لأن المصلحة العامة والوطنية تقتضي إنجاح العملية الامتحانية للحفاظ على اسم القنيطرة بعيداً عن المحسوبيات والمصالح الضيقة وبحيث يكون المشرف والمراقب ورئيس المركز على مسافة واحدة من جميع الطلاب، متمنيا بأن تكون القنيطرة السباقة في نجاح الامتحانات وتغيير الصورة المأخوذة عن العام الماضي وحالات الفلتان والفوضى التي أصابت المراكز الامتحانية في أرض المحافظة.

بدوره فوزات الصالح مدير تربية القنيطرة أكد أن المديرية أنهت الاستعدادات الخاصة بتجهيز المراكز الامتحانية من مقاعد وقرطاسيه وما يلزم لحسن سير العملية الامتحانية وذلك بهدف خلق جو مريح للطلاب، حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب المتقدمين إلى امتحانات الدورة الحالية ٢٠١٥، ٥٢٦٠ طالباً وطالبة منهم ١٧٨٣ للفرع العلمي ومن بين هؤلاء ٢٩٨ طالبا دراسة حرة، أما بالنسبة للفرع الأدبي فقد بلغ عدد المتقدمين /٣٤٧٧/ طالبا وطالبة منهم ١٢٤٠ طالبا نظاميا و٢٢٣٧ دراسة حرة وبنسبة زادت عن النظامي بنحو ٢٠٠٪، أما عدد الطلاب المتقدمين لامتحان الشهادة الثانوية النسوية فقد بلغ عددهن ٤٥ طالبة والتجارية ٢٦٦ طالباً والصناعية /٢٠٣/ طلاب والشرعية ١٤ طالباً وجميع هؤلاء دراستهم نظامية.

تدمير خزانات تستخدمها داعش لتهريب المازوت إلى السويداء

| السويداء – الوطن

كشف محافظ السويداء أنه تم خلال اليومين الماضيين مداهمة منطقة الشعاب الواقعة إلى الشرق من بلدة ملح في الريف الجنوبي للمحافظة واستهداف وتدمير جميع خزانات وبراميل وصهاريج المازوت الأسود الذي مصدره إرهابيو « داعش».

وبيّن المحافظ أن هذا الإجراء الذي قامت به الجهات المختصة يأتي في إطار مكافحة عمليات تهريب الوقود في منطقة الشعاب التي تعد مرتعاً للمهربين الذين ينقلون المازوت من إرهابيي «داعش» عبر البادية والحدود السورية الأردنية إلى العصابات الإرهابية في درعا، مؤكداً أنه سيتم استهداف أي نقطة يتم من خلالها تخزين أو نقل أو تهريب المحروقات للإرهابيين ولن يتم التهاون مع كل من تسول له نفسه العبث بأمن المحافظة.

يشار إلى أن منطقة «الشعاب» تقع إلى الشرق من بلدة ملح بحوالي ١٠ كم وقد شهدت في الفترة الماضية محاولات تسلل عديدة للإرهابيين القادمين عبر الحدود السورية الأردنية.

تعيينات الإدارات بالسويداء حسب المحسوبيات

رئيس مجلس المحافظة: لم يستشرنا أحد وقت التعيين أو الإعفاء

| السويداء-عبير صيموعة

ما زال المواطن في السويداء ينتظر ملف التغيير في الإدارات والدوائر منذ فترة ويتوقع مع انطلاقة هذا التغيير وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعد البحث عن روائز علمية موضوعية لتعيين المديرين لا أن تبقى تلك التعيينات وفق محسوبيات تعمل بها بعض الجهات، ولعل الواقع الخدمي في كثير من المؤسسات يفرض بالمطلق بداية حملة التغييرات وخاصة من المؤسسات الخدمية التي لها علاقة مباشرة مع المواطن، وقد أثبتت هذه المؤسسات ترهلها وضعفها وانتشرت منها رائحة فساد في كثير من الإجراءات وتبقى العبرة ليست بإقالة مدير دائرة فحسب لأن أهمية التغيير تكمن في التغيير الذي يحقق النتائج المرجوة من دون وضع مبررات بعدم وجود شخص ذي كفاءة عالية ضمن ملاك المؤسسة، لأن ضخ دم جديد في مؤسساتنا لا يحتاج إلى شخص من ذات المؤسسة وخاصة بعد أن تحولت إدارات وأقسام بعض تلك المؤسسات الخدمية إلى شبكة مافية واحدة حيث يجري العمل بين الأقسام على مبدأ (حكلي لحكلك)، وغالباً ما يصطدم تساؤل المواطن حول تجذر واستمرار مدير دائرة لسنوات بمقولة عدم وجود البديل وهذا ما يبعث الإحباط عند المطالب، ثم تأتي تساؤلات المواطن لماذا يتم إهمال معظم التقارير التفتيشية ولا يؤخذ بالمقترح الموجود فيها لجهة إعفاء أحد المديرين؟ كما يأتي السؤال أين دور مجلس المحافظة المخول بتقويم عمل المدير بالدائرة؟ ولماذا لا يتم إعفاء المدير بناء على تقارير تتبع عمل المدير من قبل المجلس أو بناء على رأي الموظفين وتقيمهم لإدارته ومدى قدرته على تحقيق الانسجام داخل المديرية وبالتالي عدم رضا الموظفين عنه دليل على إخفاقه الإداري وكذلك عدم قدرة المدير على تطوير العمل وإصابة المديرية بحالة تراجع، على ألا يتم إغفال أهمية الرأي العام في عملية التقويم، فإذا كانت أغلبية المواطنين غير راضية عن أداء هذا المدير يجب تغييره حتى لو كان تقييمه مخالفاً لرأي أصحاب القرار؟

بدوره رئيس مجلس المحافظة عصام الحسين أكد أن تعيين مدير أو إنهاء تكليفه وإعفاءه في السويداء إنما يتم عن طريق قرار للجهات المختصة من دون الرجوع إلى مجلس المحافظة إلا ما ندر، وطبعا هذا الإجراء غير كاف لأنه لابد من وجود أكثر من جهة مشتركة للتقويم والنظر إلى خطة العمل المنفذة من قبل الإدارة وطريقة ونسبة التنفيذ وطريقة تعاطي الإدارات الخدمية مع المشاكل والأزمات التي تواجه المواطن وبناء على ذلك يتم اقتراح إعفاء مدير أو ترشيح آخر.